لمعظم الناس يبدو نظام البطاقة التموينية امراً كريهاً لا مفر منه، وقد عبر عن حالة طوارئ فرضتها الحروب والحصار، ولكن هذا النظام استمر مع استمرار حالة الطوارئ، ومع استمراره يطرح السؤال : هل من بديل؟

بعد توقف العمل بمذكرة التفاهم:

اين موقع البطاقة التموينية؟

اسعد العاقولي

جمهورية العراق
وزارة التجارة
بطاقة تموين
٢٠٠٣
بغداد

مثل هذا التساؤل لم يطرح خلال السنوات الثلاث عشرة الاخيرة من حكم النظام الدكتاتوري السابق الذي حاولت قياداته ومسؤولوه تصوير نظام البطاقة التموينية وكأنه نتاج عقل القائد؟ وصور كأنه الحل السحري لمشاكل المواطنين الذين سحقتهم الاوضاع الناجمة عن مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام. فضلاً عن الآثار والانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية التي اعتبرها القائمون على الامور في الامم المتحدة الاسوأ في تاريخ المنظمة خاصة وان تأثيرها السلبي على القطاعات العريضة من ابناء الشعب العراقي كان مدمراً في ذات الوقت الذي فسح المجال واسعاً للقطط السمان من ازلام النظام وجلاوزته ومواليه ان يستثمروا العقود الضخمة لمذكرة التفاهم المسماة "النفط مقابل الغذاء" لمصلحتهم، بما تشتمله من مبيعات جزء من النفط الخام، ومشتريات المواد الغذائية التي تغطي احتياجات نحو (27) مليون شخص، وهي تغطية غير مسبوقة في بناء اي من بلدان العالم وكانت الامتدادات العربية والدولية في هذه المصالح غير المشروعة واضحة، وهي مجافية لحقوق الشعب العراقي وسرقة مفضوحة لموارده وثرواته الوطنية.

تجار الحرب

لقد نشأت على مدى الاعوام الثلاثة عشر 1990- 2003 فئة طفيلية ترتبط مصلحتها باستمرار العقوبات الاقتصادية بحيث بات يطلق عليها مجازاً وصف تجار الحرب. وهذه الفئة ذات امتدادات متشابكة مع رأس النظام وابنائه وعائلته وجلاوزته عراقياً، ومواليه عربياً ودولياً، كانت تمارس سلوكياتها المشينة على مرأى ومسمع من الاجهزة الاشرافية للامم المتحدة التي استحوذت على مليار دولار من اموال الشعب العراقي لقاء اداء مهماتها الادارية والاشرافية العادية في اطار نظام البطاقة التموينية منذ عام 1996 وحتى عام 2003، اي منذ تطبيق مذكرة التفاهم وهي اكبر عملية استحواذ على اموال شهدتها المنظمة الدولية. ولهذا لم يكن من باب المصادفة ان تحتوي المفردات السلعية للبطاقة التموينية نوعيات رديئة للغاية، على الرغم من محدوديتها وقلة وعدم كفاية كمياتها، الامر الذي دعا الدكتور علي عبد الامير علاوي وزير التجارة الى توجيه انتقادات شديدة اللهجة للشركات المتعاقدة المعنية بتجهيز مواد البطاقة التموينية خلال المرحلة السابقة بناء على رداءة النوعية.

واذا كان نظام البطاقة التموينية قد شهد تطبيق ثلاث مراحل مليئة بالمشاكل والثغرات، فإن مرحلتها التطبيقية الرابعة ستدار بالكامل تنفيذياً واشرافياً من قبل اجهزة وزارة التجارة التي ستتحمل كامل المسؤولية وتوضع على المحك ازاء طبيعة ومستوى فاعلية الوجهة التنفيذية ومدى التحسينات التي سيصار لادخالها على المفردات السلعية المثبتة وامكانية توسيع نطاقها لتشمل اية اضافات محتملة استجابة للاحتياجات الفعلية والمتزايدة للمواطنين، وهذا بالذات ما تتضمنه ملاحظاتنا الدائمة.

وعند متابعة الاطار الزمني وخصائص المراحل التطبيقية الثلاث لنظام البطاقة التموينية يمكننا ابتداء تأشير مايلي:

المرحلة الاولى: ابتدأت عام 1990 واستمرت حتى عام 1996 مع بدء اعتماد مذكرة التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء. ومسؤولية التنفيذ والاشراف كانت تقع على وزارة التجارة، واتسمت هذه المرحلة بالتلكؤ الواضح في المجرى التطبيقي لعمليات توزيع المواد والسلع ورداءة نوعيتها وانحسار معدلاتها الكمية وتنوعها.

المرحلة الثانية، وقد انحصر نطاقها الزمني خلال فترة اعتماد مذكرة التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء بين عامي 1996 وآذار 2003، وشهدت هذه المرحلة مستوى من التخبط على صعيد التشكيلة السلعية المشمولة في البطاقة التموينية والتدني النسبي رغم زيادة كمياتها بحدود ضيقة. تولت الامم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة، وفي مقدمتها برنامج الغذاء العالمي، المهمات الاشرافية على انشطة التوزيع التي ظلت موكولة لاجهزة وزارة التجارة وشبكة الوكلاء في مناطق البلاد جميعها.

المرحلة الثالثة، وكانت مدتها محصورة بين شهري نيسان وتشرين الاول 2003، خلال هذه الفترة، قام برنامج الغذاء العالمي بأداء مهمات توفير المواد والسلع الغذائية والاشراف على توزيعها، من الاموال المتاحة في اطار مذكرة التفاهم. واعطى البرنامج ايحاء واضحاً وكأن ما يجري هو جزء من عملية مساعدات انسانية ودولية.

اتسمت هذه المرحلة بالنكوص والتراجع في كل شيء، التردي النوعي للمواد والسلع وتناقص كمياتها وتركز الاختلالات في التوزيع على مستوى المحافظات وداخل كل محافظة على حدة.

مهمات العهد الجديد

بعد صدور قرار مجلس الحكم بتصفية برنامج النفط مقابل الغذاء مع انتهاء سريان مفعول مذكرة التفاهم في الحادي والعشرين من تشرين الثاني الجاري، واستمرار العمل بنظام البطاقة التموينية لفترة مقبلة، بدأت المرحلة التطبيقية الرابعة التي تتولى مهماتها اجهزة وزارة التجارة، تنفيذاً واشرافاً وعندها لا بد من تسجيل الملاحظات التالية من اجل تخطي الجوانب السلبية التي لازمت التطبيق في المراحل السابقة:

■ من المفروض ان يعتمد نظام البطاقة التموينية مبدأ المساواة في توزيع الحصص وتجاوز التفاوتات النوعية والكمية في التشكيلة السلعية الموزعة على المواطنين في هذه المحافظة او تلك وعلى صعيد مناطق كل محافظة.

■ العمل على تخطي التردي النوعي للمواد والسلع الموزعة خلال المراحل السابقة.

،، زيادة كميات المواد والسلع في الحصة التموينية نظراً لعدم كفايتها لا سيما البقوليات والصوابين والمنظفات والحليب.

■ توسيع نطاق التشكيلة السلعية للحصة التموينية بحيث تشمل العديد من المواد التي تلبي احتياجات المواطنين الغذائية.

،، توفير البدائل المناسبة التي تعزز المرونة في خيارات المواطنين للمواد والسلع ذات الانماط الاستهلاكية المتباينة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ان شريحة واسعة من العوائل العراقية تفضل استخدام الدهون النباتية في وقت تتزايد بصورة مطردة اعداد العوائل التي ترجح استهلاك الزيت السائل الاكثر ملاءمة لاوضاعها الصحية.

■ معالجة موضوع الطحين رديء النوعية المنتج محلياً الذي يوزع على المواطنين ضمن الحصة التموينية، حيث عمد النظام السابق تحت ذرائع وحجج مختلفة الى استثناء مادة الطحين من الاستيراد واستبدالها بالحنطة الخام بهدف تشغيل المطاحن التي بيعت غالبيتها الى افراد عائلة رأس النظام وازلامه وجلاوزته بأثمان بخسة وكانت مهددة بالتوقف عن العمل في حالة استيراد طحين الحصة التموينية من الخارج، ولكن بالمقابل ادى واقع ابقاء المطاحن على حالها دون اية تحسينات الى تردي نوعية انتاجها من الطحين المفروض قسراً على المواطنين مما يدعو الى صياغة الحلول المناسبة لهذا التناقض بين مصلحة المواطنين عموماً واصحاب المطاحن بشكل خاص.

يتطلع المواطنون الى اجراء تطويرات واضحة وملموسة في محتوى ونوعية وتشكيلة المفردات السلعية للحصة التموينية، الامر الذي يتطلب من الاجهزة المعنية في وزارة التجارة تحركها الفعال واعتمادها سبيل استيراد المواد والسلع من افضل المناشئ، واستفادتها من خبرة ودراية التجار العراقيين الاكفاء وتمسكها الصارم بشروط الجودة والنوعية المتميزة، وتهيئتها الوسائط النقل والسعات الخزنية الكافية، وتعزيز كفاءة الرقابة على التوزيع ومحاسبة المقصرين من الموظفين والوكلاء الذين مارس بعضهم كثيراً من اساليب الغش والتلاعب وتسريب المواد والسلع خلال المراحل السابقة.

جولة اخبارية

الفاو:

الانتاج العالمي من الحبوب عام 2003 لن يفي باحتياجات سكان كوكبنا

حذرت منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) من ان الانتاج العالمي من الحبوب لن يفي باحتياجات سكان الارض عام 2003. وقال بيان صادر عن المنظمة ان الانتاج العالمي من الحبوب هذا العام سيصل الى (1870) مليون طن بزيادة قدرها 2% عن العام الماضي، بينما تقدر احتياجات البشر من الحبوب بنحو (1971) مليون طن. وتوقعت "الفاو" ان يؤدي ذلك العجز الى استنزاف (302) مليون طن من المخزون الاستراتيجي للحبوب على مستوى العالم.

المطالبة بمزيد من التعاون الدولي للتصدي لمشاكل اللاجئين العائدين الى بلادهم

طالب ممثلو دول العالم المختلفة بتعاون دولي واسع النطاق من اجل مواجهة المشاكل المترتبة عن عودة اعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً الى بلادهم المثقلة بأعباء ما بعد الحرب. جاء ذلك خلال مناقشات اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية في الجمعية العامة للامم المتحدة. واوضح ممثل اثيوبيا في اللجنة ان افريقيا تضم حالياً 32% من اجمالي عدد اللاجئين في جميع انحاء العالم، مضيفاً بأن هذا الوضع يلحق اضراراً بالغة بالبيئة والاقتصاد والبنية الاساسية في كثير من دول القارة. وقال المندوب الباكستاني ان بلاده ترفض ما يسمى بتنمية تجمعات اللاجئين من خلال دمجهم بالمجتمعات الموجودين فيها، مؤكداً ان ذلك سوف يؤدي الى الاخلال بالتوازنات العرقية والاجتماعية في الدول المضيفة.

تأثير الكوارث الطبيعية على الاقتصاد العالمي

اكد تقرير لصندوق النقد الدولي ان الكوارث الطبيعية التي شهدها العالم مؤخراً قد تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة على البلدان النامية والفقيرة، واشار التقرير الى ان الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية خلال العقد الماضي بلغت (40) مليار دولار، وهو ما يعادل سبعة امثال ما سببته الكوارث المماثلة ابان عقد الستينيات من القرن الماضي. ويذكر ان تقريراً أصادراً عن الامم المتحدة كان قد توقع ان تتزايد الكوارث خلال الاعوام الخمسين القادمة. وقال الصندوق ان هذه المعدلات تحتم تبني ستراتيجية عالمية للتخفيف من آثار هذه الكوارث.

تحويل منظمة السياحة العالمية الى وكالة متخصصة

وافقت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على تحويل منظمة السياحة العالمية غير الحكومية الى واحدة من وكالات الامم المتحدة المتخصصة، وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قد وافق على قرار بهذا الشأن في العاشر من تموز الماضي ورفع الامر الى الجمعية العامة لاعتماده.

جيمس ولفنسون

الضغط لإلغاء ديون العراق

اعرب رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون عن تفاؤله ازاء مبلغ المساعدات الدولية الذي تم التعهد بتقديمها للعراق، وتوقع دعماً اضافياً لمستقبل العراق من خلال الاعفاء من الديون حتى اذا انطوى ذلك على (لي الذراع).

وكانت الجهات المانحة الدولية قد تعهدت اواخر الشهر الماضي بتقديم 13 مليار دولار على الاقل للمساعدة في اعادة بناء البنية الاساسية في العراق حتى عام 2007، وسيصبح المبلغ 33 مليار دولار بعد اضافة 20 مليار دولار التي ستقدمها الولايات المتحدة.

وتقدر احتياجات العراق بـ 56 مليار دولار حتى عام 2007، ولكن ولفنسون قال ان الالتزامات التي قدمت في مدريد كانت (اكثر من نجاح).

وقد وصف ولفنسون ذلك بأنه (بداية رائعة). ويشمل مبلغ الـ 13 مليار دولار، 5 مليار دولار على الاقل ستقدم كقروض من صندوقي النقد والبنك الدوليين، و 8 مليار دولار اخرى تعهدت بتقديمها دول اخرى غير الولايات المتحدة. وقال ولفنسون انه من الممكن ان يتعهد صندوقا النقد والبنك الدوليان بتقديم 4 مليار دولار اخرى اعتماداً على مدى سرعة استعادة الامن وسط تزايد الهجمات التي ادت الى هروب المنظمات الدولية وعلى مدى سرعة تولي العراقيين مسؤولية الحكم. واضاف ولفنسون ان البنك الدولي يحاول تحديد ما اذا كان مبلغ الـ 8 مليار دولار الذي تعهدت به الدول سيكون في شكل قروض ام منح.

وادت هذه المسألة الى حدوث انقسام داخل البيت الابيض والكونغرس الامريكي الذي يريد اعتبار نصف مبلغ الـ 20 مليار دولار قروضاً. ويبد رئيس البنك ادارة بوش في تفضيلها لأن يكون المبلغ منحاً بالكامل بسبب عبء الديون الثقيل الذي تتحمله الحكومة العراقية الجديدة من عهد نظام حكم صدام حسين.

وقال ولفنسون ان "فكرة محاولة مساعدة الدولة بزيادة ديونها ليست فكرة جيدة". ويتم في الوقت الحالي ممارسة الضغط بصفة خاصة لمبلغ الـ 40 مليار دولار الذي يدين به العراق للدول في نادي باريس، الذي يضم الدول الدائنة ومن بينها معظم دول اوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وكان غياب الالتزامات من جانب فرنسا والمانيا وروسيا، التي انتقدت غزو واشنطن بمفردها للعراق في اجتماع مدريد واضحاً.

وقال ولفنسون ما زالت هناك خلافات سياسية، وهناك آثار للخلاف حول الحرب نفسها. ولا يمكن ان نتوقع من "الدول ان تأتي وتفتح دفاتر شيكاتها".

ولكنه قال انه يتوقع ان تشارك فرنسا والمانيا وروسيا عندما تتم تسوية المسائل السياسية.

نحو دور تنموي جديد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

شخص تقرير (التنمية الانسانية العربية) للعام 2002 اهم التحديات التي تواجه التنمية في الدول العربية. وذكر التقرير في حيثياته، ان واحداً من اهم الاخطاء التي ارتكبت في مسيرة التنمية هو القصور في تكريس الانتباه نحو تنمية وتطوير واستغلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير مباشر في تطوير الصناعات التحويلية واكتساب المعرفة ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب. فضلاً عن آثارها في تغيير البنية الاقتصادية العربية التي تتسم حالياً ومنذ عقود مضت بالاعتماد على استنضاب المواد الخام وفي مقدمتها النفط الذي ترك بصماته على مجمل حركة النشاط الاقتصادي في الدول العربية.

عبد الجبار عبود الحلفي
جامعة البصرة

وتؤمن الحكومات في الدول المتقدمة صناعياً وفي كثير من (الدول المتسارعة النمو) بأهمية الدور الذي تنهض به مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال لا الحصر وصلت نسبة اصحاب المشاريع الصغيرة بين المصدرين في الولايات المتحدة نحو (96%)، فاسهموا بتصدير (30%) من اجمالي الصادرات الامريكية حسب التقرير الصناعي للعام 1999 وفي المانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو (46%) من اجمالي الصادرات الصناعية وفي ماليزيا التي اصبحت اليوم قوة اقتصادية كبيرة شكلت المشاريع الصغيرة فيها نحو (81) من اجمالي عدد المشاريع الانتاجية. وفي دراسة عن الاتحاد الاوربي في العام 1998، تبين ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد. وفي دول منطقة شرق اسيا والباسيفيك تشكل المشاريع الصغيرة ما يزيد عن 95% من اجمالي المشاريع وتستقطب ما بين 35% - 85% من اجمالي قوة العمل.

ومنذ الخطة الخمسية الاولى في كوريا التي وضعت موضع التنفيذ في العام 1962، حظيت الصناعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص ومن ثم ساهمت على نحو مباشر بانشاء البنية الاساسية للاقتصاد الكوري.

اولاً/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

في آخر احصائية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين ان عددها في العام 1999 هو 19846 منشأة صناعية تبلغ نسبتها 67% من اجمالي المنشآت الصناعية في العراق. وبلغت قيمة انتاجها 85 مليون دولار مثلت 32% من اجمالي قيمة انتاج القطاع الصناعي. اما بالنسبة الى اجمالي انتاج الصناعات التحويلية فقد كانت حصتها 16%. وبلغ عدد العاملين في تلك المنشآت 88 الف شغيل. ضمن 168 الف عامل يعملون بالقطاع الصناعي. بمعنى ان تلك المنشآت تضم 52.4% من اجمالي العاملين في القطاع الصناعي. وفي تقرير صدر في العام 1991 عن (ديوان الرقابة المالية) في العراق ظهر ان اكثر من 90% من مدخلات الانتاج في الصناعة هي مستوردة مما يعني تبعية الانتاج في هذه الصناعات الى الاسواق العالمية. كما يعكس ذلك ضعف قاعدة الانتاج الصناعي لبلد يتمتع بقاعدة متنوعة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

وعند مقارنة البيانات اعلاه مع بعض الدول العربية يظهر مدى التخلف الذي سببه النظام المنهار في هذه الصناعات الحيوية للاقتصاد الوطني. فاذا كان عدد العاملين في القطاع الخاص بهذه الصناعات في العراق هو 88 الفاً، فقد بلغ عددهم في سوريا 168 الفاً وفي تونس 247 الفاً وفي لبنان 93 الفاً (حسب احصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية). بمعنى ان تلك الصناعات تستوعب نسبة 1.7% من قوة العمل الموجودة في القطاع الصناعي في سوريا و 2.1% في تونس و 66% في لبنان.

وقد عانت هذه الصناعات وبخاصة الصغيرة منها (من 1-10 عمال) الاهمال بل والتعسف اجهزة النظام المنهار، ولا سيما في الامور المتعلقة بتقديم الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والماء والاتصالات فضلاً عن ذلك ففي معظم الدول العربية هناك هيئات واجهزة خاصة لرعاية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في حين تركت مثيلاتها في العراق تعاني الاهمال وتصارع من اجل البقاء بل ان الكثير منها قد اغلقت ابوابها. خاصة الورش. بسبب ممارسات النظام في تجنيد العاملين فيها للجيش الشعبي وما يسمى بـ (جيش القدس)، وابتزاز المتعاونين مع النظام للعاملين في هذه المنشآت. وغابت عن هذه الصناعات السياسات الواضحة، فلم تكن هناك سياسة لادخال القدرات التقنية لهذه الصناعات ولا سياسة للاعانات والحوافز التشجيعية وحوافز الاستثمار وحوافز التوطين للصناعات او سياسات التبديل وسياسات التشابك الصناعي والقطاعي. جميع هذه الظواهر ادت الى تخلف قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وقد رأينا كيف تساهم هذه الصناعات في اقتصادات الدول المتقدمة صناعياً في بداية هذا المقال من خلال الاهتمام المتزايد بهذه الصناعات وفي ضوء خطط وبرامج معدة مسبقاً على المدى المتوسط والبعيد بهدف تطويرها.

ثانياً: مقترحات للنهوض

1- ضرورة القيام بدراسة لتشخيص واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من قبل لجنة مشتركة من وزارات التخطيط والصناعة والبيئة والمالية.

2- تبني ستراتيجية واضحة وراسخة لخلق المناخ المناسب لنمو وتوسع هذه الصناعات من النواحي التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحديد الاسس العلمية لنجاح الاستثمار في هذه الصناعات بما يمكنها من اداء دورها التنموي.

3- تأسيس مصرف خاص او صناديق تمويل تتخصص بتقديم التمويل اللازم للشباب المبادرين من اصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة او المتوسطة، او ممن يرومون تأسيسها وبشروط ميسرة والاستفادة من دروس الدول الاخرى ولاسيما كوريا والهند وايطاليا بهذا الشأن ومتابعة المشكلات المالية التي تعترض تطور هذه الصناعات.

4- توفير غطاء تنظيمي قانوني خاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن هذه المنشآت من التعامل السريع مع المشكلات التي تواجهها وتوفر لها الحماية اللازمة لسير اعمالها بصورة اعتيادية.

5- الاستفادة من دروس وتجارب الدول الاخرى التي قطعت شوطاً بعيداً في تقدم وتطور هذه المنشآت بحيث تركت بصماتها واضحة على مجمل مسيرة الاقتصاد الوطني.

6- توفير الدعم التقني والفني لهذه الصناعات من خلال تأسيس مراكز التدريب لتوفير القوى المدربة التي تتطلبها هذه الصناعات.

7- تقديم الدعم التسويقي لهذه الصناعات من خلال الزام المؤسسات الحكومية بمنح فرص لهذه الصناعات للحصول على عقود حكومية من قبل لجان مشتركة لهذا الغرض تجنباً لوقوع الفساد الاداري.

8- تقديم المناطق الصناعية المناسبة والصالحة لنمو هذه الصناعات وتوفير الخدمات الاساسية اللازمة لتطورها وتشجيع الفروع المترابطة فيما بينها. وخلق مناخ المنافسة الانتاجية بينها. وايجاد الاسس الكفيلة للتكامل في الانتاج الواحد.

ان هذه المقترحات لا يمكن تفعيلها اذا لم يكن صانع القرار السياسي والاقتصادي مؤمناً بحتمية الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفي هذه المرحلة الحرجة بالذات.

كلفة غياب التلفون

منذ ايار الماضي تتوالى التصريحات التي لا تخلو من الوضوح والتحديد بشأن عودة الخدمة الهاتفية الى مناطق بغداد التي انقطعت عنها بسبب الحرب وتداعياتها اللاحقة، وكذلك بين العاصمة والمحافظات، وجرى الاعلان عن مواعيد عديدة لهذه العودة "الميمونة" من قبل مسؤولين في وزارة المواصلات والشركة العالمية للاتصالات والبريد دون ان يتحقق اي منها، الامر الذي ترك الكثير من التأثيرات السلبية على المدى النسبي لثقة المواطنين بالادارات المختصة واعادة النظر بمستوى مصداقيتها. واذا كان الشهر ومضاعفاته هو السقف الزمني لاعلان العودة المحتملة للخدمة، فقد مرت حتى الآن ستة اشهر دون ان يعلم المواطن ما الذي يجري، وما هي العوامل التي تقف وراء التلكؤ الحاصل. هل انها تتعلق بقلة التخصيصات ام بضعف القدرات التقنية او الخبرات الفنية او ان الامر مزيج من هذا كله؟

وفي جميع الاحوال فإن الشركة العامة للاتصالات والبريد تتحمل مسؤولية اعادة الخدمة الهاتفية، وبالتالي فهي معنية بتذليل المصاعب والعقبات التي تحول دون ذلك، وهي متهمة بعدم الكفاءة في انجاز هذه المهمة رغم معرفتها الكاملة لمستوى الكلفة الباهظة، اقتصادياً واجتماعياً لغياب الخدمة الهاتفية، التي تحمل مدلولات عدم استقرار الاوضاع وطبيعتها الاستثنائية الطارئة.

وحسب رأي الكثير من الفنيين المختصين بالاتصالات، فإن نصب البدالات وضمان عودة الخدمة الهاتفية لا يحتاج الى جهد جهيد يغطي الشهور الستة التي مرت حتى الآن.

ومع ذلك تلجأ الشركة العامة للاتصالات والبريد الى اعداد قوائم تغطي اشهر ما قبل الحرب تطالب المواطنين بتسديدها والا تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم في منحى يتناقض تماماً مع التوجهات العامة للاعفاءات الضريبية والتخفيضات الكمركية لعام 2003 بهدف التخفيف عن كواهل الناس وتضييق دائرة معاناتهم في المرحلة العصيبة الراهنة.

اننا في الوقت الذي ندعو الى توضيح طبيعة وتفاصيل الظروف المعيقة لعودة الخدمة الهاتفية حتى الآن، نؤكد على اهمية القاء الضوء بصفة دورية على تفاصيل الاشواط التي قطعتها المجريات التنفيذية لمشاريع الهواتف المحمولة الثلاثة في وسط العراق وشماله وجنوبه ليتمكن المواطن من الاحاطة بالتطورات المتعلقة بواحدة من اهم الخدمات الجديدة التي ستقدم اليه في المستقبل القريب.

مؤتمرات

اليابان وتأهيل قطاع النفط العراقي

ابدت اليابان استعدادها للمشاركة في اعادة تأهيل المنشآت النفطية العراقية وتجهيزها بالتكنولوجيا الحديثة. جاء ذلك في محادثات اجراها الدكتور ابراهيم بحر العلوم وزير النفط مع مستشار رئيس الوزراء الياباني الذي زار بغداد مؤخراً واكد مصدر مسؤول في وزارة تسهيلات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتطوير حقول انتاج النفط الخام واعادة تأهيل منظومة انابيب تصدير النفط وتقديم تكنولوجيا حديثة وتدريب العراقيين في اليابان. وقال المصدر، ان المحادثات شملت امكانية زيادة مبيعات النفط العراقي لليابان التي تعهدت بتقديم خمسة مليارات دولار لاعمار واعادة بناء العراق خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد للمانحين، منها (1.5) مليار دولار كمنحة، والبقية قروض طويلة الاجل. وتجدر الاشارة الى ان الوزير بحر العلوم اعلن اواخر الشهر الماضي امكانية منح اليابان الافضلية في مشاريع اعادة تأهيل صناعة النفط انطلاقاً من مواقفها الايجابية تجاه العراق.

وفاة 340 الف عامل سنوياً بسبب المواد الكيمياوية

التقى اواخر الاسبوع الماضي في العاصمة التايلندية بانكوك اكثر من (500) متخصص في مجالات البيئة والصحة والزراعة والصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية من اجل التوصل الى ستراتيجية دولية للتعامل مع المواد الكيمياوية، ويجيء المنتدى الدولي للأمان من المواد الكيمياوية بناء على مبادرة اطلقها برنامج الامم المتحدة للبيئة وبعد قمة التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا. ومن جانبها تقول الامم المتحدة ان مبيعات المواد الكيمياوية ارتفعت ست مرات خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة، كما وصل حجم التجارة بهذه المواد الى (1500) مليار دولار، وهو ما يعادل (9%) من حجم التجارة العالمية. ورجحت منظمة العمل الدولية وفاة نحو (340) الف عامل سنوياً بسبب تعرضهم للمواد الخطرة اثناء تأديتهم وظائفهم، مشيرة الى زيادة المواد الكيمياوية المصنعة مثل المبيدات الحشرية، خلال العقود القليلة الماضية.